المحددة (Limited duration) مثل التحالفات (للحرب ضد الارهـــاب) **والـــى العلاقات التعاونية (Corporation Relations)** وهى العلاقات التى لها شكل تنظيمى مستمر (هيكل تنظيمى & آلية تنظيمية & وجود مؤسسي) مثل هيكل التعاون بين مصر والسودان.

اولا: العلاقات النظامية (Systematic Relation)

وهى العلاقة القائمة على التبادل (Action program oriented) على مستوى المعلومات (Information level) وتبادل الخبرات (Experiences exchange level) وتبادل التدريب المـــشترك (The training level) وتبـــادل ادراكـــى مشترك للاحتياجات الامنية.

١- تبادل المعلومات (Information level)

ان تبادل المعلومات سواء بين الدول العربية او بين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية هو امر هام وأساسى للنجاح فى القضاء علـــى الإرهـــاب. ويتضح ذلك من اشادة وزاره الخارجيه الامريكيه بجهود مصر فـــي مجـــال مكافحه الارهاب. وقد ورد فى تقرير لوزاره الخارجية الأمريكيـــة ان عـــام ٢٠٠٤ شهد تعاونا قويا بين الحكومتين المصريه والامريكيه في مجال تبادل المعلومات لمكافحه الإرهاب كما نوه التقرير بالاجراءات الامنيـــه المـــشدده التي اتخذتها السلطات المصريه في المطارات والموانئ خاصه في منطقـــه قناه السويس.[٣]

ويكون تبادل المعلومات بين الدول من اختصاص اجهزة الامن والمخـــابرات ويتضح ذلك جليا من خلال المؤتمرات التى يتم عقدها فى منطقـــة الـــشرق الاوسط بين الدول العربية كأطراف والدول الغربية كـــأطراف او مـــراقبين، ففى اسطنبول فى منتصف يوليو عام ٢٠٠٥ عقد اجتماع لـــوزراء الداخليـــة لمصر ودول الجوار العراقى لتحقيق مزيدا مـــن التعـــاون بينهـــا لمكافحـــة الإرهاب. فقد ركز المؤتمر بشكل اساسي علي تعاون الدول التـــسع (مـــصر

[٣] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٤/٢٩

وتركيا وسوريا وايران والبحرين والعراق والكويت والسعوديه والاردن) الممثلة في هذه الاجتماعات في مكافحه الارهاب وقطع طرق المساعدات والتدريب والتمويل عن الجماعات الارهابيه في العراق والدول المجاوره له. وهذا بالطبع يصب فى صالح الولايات المتحدة الأمريكية التى تعانى من نار المقاومة والإرهاب فى العراق. وقد عقد المؤتمر بسبب تصاعد العمليات الارهابيه في العراق وبعض الدول المجاوره مثل تركيا واختطاف وقتل رئيس البعثه الدبلوماسيه في العراق السفير ايهاب الشريف وكذلك ادانه الهجمات التي تعرض لها رئيسا البعثتين الدبلوماسيتين الباكستانيه والبحرينيه في بغداد والتفجيرات الارهابيه في مدينه لندن. كما اكد الاجتماع على تعزيز التعاون الامني في اطار اقليمي، واكد كبار المسئولين خلال اجتماعهم ضروره العمل علي مراقبه الحدود بين العراق وجيرانه وتبادل المعلومات المخابراتيه بين الطرفين لمنع الارهابيين من التسلل عبر هذه الحدود وبشأن سبل تامين البعثات الدبلوماسيه ومحاصره الجماعات الارهابيه.[٤]

كما اكد السيد حبيب العادلي وزير الداخليه المصرى "ان قضيه تامين الحدود المشتركه بين دول الجوار العراقي تتطلب منع التسلل من وإلي العراق موضحا ان احد اركان جريمه الارهاب هو عمليه النقل والتسهيلات التي تقدم لعناصر الارهاب سواء بقصد او بدون قصد. واضاف وزير الداخليه في حديث لوكاله انباء الشرق الاوسط باسطنبول انه لا توجد دوله عربيه واحده من دول الجوار تقصد ان تعاون العناصر الارهابيه نظرا لان المصلحه القوميه للجميع واحده ومشتركه. واضاف ان مؤتمر وزراء داخليه دول الجوار العراقي الذي اختتم اعماله يعد من المؤتمرات الناجحه لانه تناول قضيه دعم العراق في ضوء الظروف المحليه والاقليميه والدوليه بالاسلوب الامني المناسب. لمواجهه مايمس الاستقرار في العراق من منطلق ان دول الجوار لها دور كبير جدا في عمليه الدعم للحدود المشتركه التي بينها وتقديم جميع المساعدات الي العراق في اطار تبادل المعلومات وسرعه نقلها

[٤] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٧/١٩

ومراجعه البيانات من خلال العلاقات الثنائيه كما تم طرح اليه متابعه لاعمال المؤتمر وسوف يتم اعداد دراسه خاصه بهذه الاليه تعرض علي الاجتماع القادم لوزراء داخليه دول جوار العراق في الرياض، وحول الجهود المصريه الرائده في مكافحه الارهاب وكيفيه الاستفاده بها لدي العراق اكد وزير الداخليه ان الخبره المصريه في هذا المجال تتمثل فيما يوضع من خطط او اتخذ من خطوات اتت ثمارها. موضحا ان هناك من الجرائم ماقد تكون مختلفه ما بين دوله واخري لان جريمه الارهاب لها اسباب وجذور ومعتقدات وهي في النهايه جريمه."[٥].

وعلى مستوى التنظيم الدولي فى الامم المتحدة تبنت لجنه مكافحه الارهاب بالجمعيه العامه للامم المتحده بالاجماع مسوده المعاهده الخاصه بالارهاب النووي حيث صدر وحدد القرار ماهيه الارهاب النووي وشدد علي اهميه تصدي منظومه المجتمع الدولي له من خلال اطار قانوني كامل لمواجهته علي ان تتم محاكمه كل من يلوح بتهديد باستخدامه والعمل علي تبادل المعلومات والتعاون بين الدول ومباشره مستوي عال من التعاون المشترك كمسئوليه متلازمه بينها واعلن انان ان تلك المعاهده ستساعد علي منع وصول اي معلومات او تنسيق حول جميع اشكال الاسلحه المحظوره.[٦]

وهناك عدة نقاط هامة بخصوص عملية تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة الإرهاب بين الدول.

النقطة الاولى هى العلاقة بين اجهزة الامن والتى تمثل السلطة المحلية واجهزة المخابرات والتى تهتم بالمعلومات خلال الدول وهى تتبع المؤسسة العسكرية والدبلوماسية. **ففى الولايات المتحدة الأمريكية** يقوم البنتاجون بوضع استراتيجية جديده له تقضي بزياده النشاط العسكري ليس فقط في

---

[٥] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٧/٢١ ورد فى حديث سيادة اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية المصرى عن دور الدول المجاوره للعراق في تامين حدوده والحفاظ علي الاستقرار الاقليمي.

[٦] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٤/٣ فى تقرير عما توصلت اليه لجنه مكافحه الارهاب بالامم المتحده تتبني مشروع معاهده مكافحه الارهاب النووي.

الجو والبحر حيث تتولي القوات المسلحه حمايه البلاد منذ القدم ولكن ايضا علي الارض وفي العديد من المناطق الاخري التي تعاني مشاكل مثل تبادل المعلومات مع السلطات المدنيه. وهى المنطقة التى تثير قلق جماعات الحريات المدنيه (منظمات المجتمع المدنى) التي تحذر وتخشى دائما من ازاله الحواجز بين الرقابه العسكريه والعمليات المسلحه خاصة داخل الولايات المتحده.[٧] والتى تؤدى فى النهاية الى عسكرة المجتمع. كما اكد فريق من الخبراء الامريكيين ان مكتب التحقيقات الفيدراليه ووكاله المخابرات المركزيه الامريكيه مازالا يعانيان ثغرات في مجال تبادل المعلومات والتجنيد وقال ريتشارد تورنبورج وزير العدل الامريكي الاسبق ان مكتب التحقيقات الفيدراليه يواجه صعوبات في تطوير آليه عمل لفرض احترام او تشجيع تبادل المعلومات.[٨]

والنقطة الثانية هى ضرورة وضع استراتيجية للتنسيق بين الدول يدعمها تحديد آليات لتفعيل هذه الاستراتيجية ويتضح ذلك من خلال ما تم الاتفاق عليه بين الخبراء الامنيين الذين يمثلون ١٠ دول لغرب البحر المتوسط في ختام اجتماعاتهم بالجزائر[٩] حيث اكدوا على اهمية دور المعلومات فى مكافحة الإرهاب بصياغه بروتوكول لدعم التعاون الدولي في مجال تحديد هويه المفقودين وضحايا الكوارث الطبيعيه والجريمه المنظمه مع التاكيد على ضروره اعداد استراتيجيه عمل للتنسيق الامني والتعاون الفني لدعم الاجهزه المختصه في هذا المجال وتفعيل تبادل المعلومات والخبرات بين دول غرب المتوسط لمواجهه الارهاب والجريمه المنظمه والكوارث الطبيعيه.

والنقطة الثالثة هى الوقت ودقة المعلومات ويكون ذلك فى مرحلة الحصول على المعلومات من المنبع او تصديرها الى المستفيد وهنا تظهر كفاءة

---

[٧] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٧/٧ حيث ورد عن وكلاء الانباء فى واشنطن بخصوص الضغوط التي تتعرض لها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق ومكافحه الارهاب ان البنتاجون يعيد النظر في استراتيجيه الجيش لخوض حربين في ان واحد.
واشنطن بوست: سياسه امنيه جديده تدعو لمهام واسعه للقوات المسلحه بالداخل.

[٨] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٦/٨

[٩] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٦/١٦

الاجهزة المعلوماتية ووسائل الاتصال المستخدمة ويتضح ذلك من ما ذكره الرئيس بوتين رئيس روسيا بعد انتهاء زيارته لاسرائيل في ٢٠٠٥/٥/١ حيث **ذكر تمكنه من اقناع الاسرائيليين بمزايا التعاون الروسي الاسرائيلي في مجال مكافحه الارهاب حيث وقع البلدان بالفعل اتفاقا ينص علي تبادل المعلومات بمجرد الحصول عليها حول ايه تهديدات ارهابيه محتمله.**[١٠] وكما يتضح من التقارير التى اعدتها الولايات المتحدة الأمريكية داخليا فى سبيل تقييم اداء اجهزه المخابرات الامريكيه في الفتره السابقه لغزو العراق والتى تؤكد على اهميه وجود العناصر البشريه المدربه تدريبا فائق الجوده والعمل الميداني لضمان صحة ودقة المعلومة فى الوقت المناسب لصناع القرار، ومدى تاثير صناع القرار لتقبل معلومات تتيح لهم التوصل لنتائج مرغوب فيها مسبقا بصرف النظر عن دقة المعلومات، ودور محللي وكاله الاستخبارات فى ضوء عدم توفر معلومات كافيه للعمل بدقه. لانه وجد ان الخلل فى اداء المخابرات الأمريكية ادى الى ان الكثير من المعلومات التي وردت فى خطاب وزير الخارجيه السابق كولين باول امام مجلس الامن ثبت انها مغلوطه وغير حقيقيه. ان الدرس الذي تعلمته اجهزه المخابرات الامريكيه بعد احداث ١١ سبتمبر هو ان المعلومات ملك للحكومه وليس لاجهزه تعتمد السريه والحيطه في نقلها، وإنه يجب ان يتم تحسين وتطوير التكنولوجيا المستخدمه في تبادل المعلومات وايضا العناصر البشريه لمجتمع المخابرات الامريكيه لتطوير امانهم والاليات التي يقومون بها ووسائل التنسيق لتبادل المعلومات، والى وضع عدد كبير من التوصيات فيما يتعلق بانظمه التحليل المعلوماتي المتبعه وتحسين المخابرات الخاصه بالعاملين في المخابرات عبر التدريب، وضروره الاستماع الي محللي المعلومات.[١١]

النقطة الرابعة ان التوسع فى تبادل المعلومات لا يتناسب مع المحافظة على السرية ويساعد على اختراق الاجهزة المخابراتية والامنية وهو ما ورد عن

---

[10] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٥/١

[11] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٣/٣١ حيث ورد فى في تقرير اللجنه الرئاسيه حول انشطه المخابرات: المطالبه باقامه مركز قومي للمخابرات الامريكيه لحظر الانشطه النوويه.

رجال المخابرات الأمريكية، من جانبه ابدي جيمس وولس المدير السابق لوكاله المخابرات المركزيه انزعاجه من ان تبادل المعلومات علي نطاق واسع من البيت الابيض الي الشرطه المحليه قد يؤدي الي كشف مصادر سريه وطرق مخابراتيه لعملاء اجانب ويضر بقدرات المخابرات.[12] وقال ريدج **وزير الامن الداخلي الامريكي** ايضا انه عندما اقتضت الحاجه تم تبادل المعلومات مع دول اجنبيه حتي تقدم مساعدتها الي الولايات المتحده في مجال محاربه هذا التهديد الارهابي الا انه امتنع عن ذكر اسماء هذه الدول.[13] وذلك لاغراض السرية وهو ما يؤكد على اهمية عنصر توفير السرية لمصادر المعلومات الاستخبارتية وبالتالى التعارض مع التوسع فى التبادل والتداول لها بين الدول.

النقطة الخامسة هى حلقات تداول المعلومات بين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية فهناك تداول للمعلومات على المستوى الثنائى وهناك تداول معلومات على المستوى الجماعى وهناك تداول المعلومات المباشر وغير المباشر. وتلجأ الولايات المتحدة الأمريكية لكل الطرق للحصول على المعلومات من الدول العربية اما بنفسها من خلال عملائها المنتشرين فى كل الدول العربية ومن خلال اختراقها لاجهزة الاستخبارات العربية او من خلال الاتفاقات الثنائية مع الدول العربية او من خلال طرف ثالث وهو الأسلوب الغير مباشر لتبادل المعلومات من خلال استخدام ادواتها الاستراتيجية المتعددة مثل الاعتماد على ما يعقده حلف الناتو من اتفاقيات امنية مشتركة مع الدول العربية او ما تعقده الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقات ثنائية مع الدول الغربية خاصة فى اوربا لتبادل المعلومات التى تحصل عليها الدول الاوربية بموجب اتفاقيتها الثنائية مع الدول العربية. اى ان الولايات المتحدة الأمريكية تستفيد من شبكة المعلومات التى يتم نسجها بين الدول وبعضها والتى تمثل هى فيها احدى نقاط الاتصال الهامة. ويتضح ذلك من الزيارة

[12] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٣/٨

[13] جريدة الاهرام ٢٠٠٣/١٢/٢٣

التى قام بها كولين باول وزير الخارجيه الامريكيه السابق لاوروبا ودول المغرب العربي الثلاث والتى يدخل فى اطارها حمله مكافحه الإرهاب، حيث حضر فى هولندا مؤتمر وزاري لمنظمه الامن والتعاون في اوروبا التي تضم ٥٥ دوله ثم توجه بعد ذلك الي تونس والجزائر والمغرب قبل ان يزور بروكسل للمشاركه في اجتماع لوزراء خارجيه حلف شمال الاطلسي. واعلن باول "انه ستطغي على محادثاته قضايا مكافحه الارهاب في دول المغرب العربي واكد ان التعاون مع الدول الثلاث في مجال مكافحه الارهاب ممتاز. وان واشنطن تريد استطلاع فرص زياده تعزيزه عبر مهمات تدريب للشرطه او عبر تبادل المعلومات."[١٤]

بينما اكد وزير الداخليه المصرى فى **العاصمه التونسيه فى اطار اجتماعات الدوره الحاديه والعشرين لمجلس وزراء الداخليه العرب** على طرح مجموعه جديده من الاليات لاقرارها لتفعيل الاتفاقيه العربيه لمكافحه الارهاب **والتي وقعت بالقاهره عام ١٩٩٨** وهى تخصص مساحه زمنيه في اطار مؤتمر مسئولي مكافحه الارهاب لمناقشه آليات تبادل المعلومات بين الدول الاعضاء وقوائم العناصر الارهابيه الهاربه وتنظيم اجتماعات للجان مشتركه تضم رؤساء وخبراء مكافحه الارهاب في الدول العربيه مع نظرائهم بالمجالس الاخري وفي مقدمتها مجلس الجامعه العربيه ومجلس وزراء العدل والاعلام العرب وصياغه خطه عربيه موحده لمواجهه اتجاه التنظيمات الارهابيه الي استخدام التقنيات الحديثه في اجراء الاتصالات التنظيميه وتنفيذ العمليات الارهابيه وتحديد آليه للتنسيق بين مجلس وزراء الداخليه العرب واتحاد المصارف العربيه للخروج برؤيه موحده تستهدف قطع خطوط وقنوات تمويل التنظيمات الارهابيه العربيه وتجفيف مصادرها.[١٥]

[١٤] جريدة الاهرام ٢٠٠٣/١١/٣٠

[١٥] جريدة الاهرام، ٢٠٠٤/١/٤، ٢٠٠٤/١/٥

النقطة السادسة وهى مصداقية المعلومات ويتضح ذلك من القضية التى أثارتها تصريحات المسئولين الأمريكيين بخصوص عمليات مكافحة الإرهاب التى تقوم بها الحكومة اليمنية حيث اتهم وزير الخارجيه اليمنيه بعض المصادر الامريكيه بمحاوله التشكيك بخصوص اي نجاحات تحققها الحكومه اليمنيه في مكافحه الارهاب في اليمن. ورفض اي تشكيك في معلومات الحكومه اليمنيه او في جهودها في التعامل مع المتهمين في قضايا ارهابيه وقال في تصريحاته "ان الحكومه اعلنت القبض علي زعيم القاعده الاهدل بعد ساعات من العمليه مؤكدا ان الاجهزه الامنيه تعلن اولا باول عن احداث الارهاب حرصا علي الشفافيه في التعامل ولتحقيق النتائج المرجوه من جودة مكافحه الارهاب الذي اعتبره القربي مهدد لامن واستقرار كل مجتمع قبل ان يكون تهديدا لمصالح الدول الكبري" وكان مصدر امريكي قد شكك في المعلومات اليمنيه بشان العمليات ضد اهداف القاعده متحدثا عن وجود اسلحه باعتها وزاره الدفاع الامريكيه لليمن ووجدت مع ارهابيين في السعوديه[16]. وقد يكون ذلك بسبب ان التعاون العسكري والامني بين اليمن والولايات المتحده يمثل علاقات محدوده جدا وتنحصر في تبادل المعلومات حول مكافحه الارهاب مع عدم وجود قواعد عسكريه امريكيه.[17]

النقطة السابعة وهى ان عملية تبادل المعلومات فى اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية هو اتجاه قصرى نظرا لمكانتها الحالية فى النظام الدولي باعتبارها القوى العظمى الاوحد ويتضح ذلك من مقولة صحيفه واشنطن بوست الامريكيه ان سوريا علي طريق التحول لتصبح حليفا قويا ضد الارهاب وذلك اثر زياده تبادل المعلومات الاستخباراتيه مع الولايات المتحده لتصل الي مستويات غير مسبوقه اصبحت تقترب من مستوي العلاقات الامنيه بين واشنطن وكل من مصر والاردن. حيث ان المعلومات التي قدمتها الحكومه السوريه منذ هجمات ١١ سبتمبر ادت لاحباط هجوم قبل تنفيذه في وقت

[16] جريدة الاهرام، ٢٠٠٣/١١/٢٩

[17] جريدة الاهرام ٢٠٠٣/٥/٢٠ ورد ضمن حديث للاهرام اجراه مسعود الحناوي مع السيد عبد ربه منصور هادي نائب الرئيس اليمني

سابق من العام الحالي ضد القوات الامريكيه المتمركزه في الخليج. كما ادت المعلومات السوريه الي اعتقال عضو بارز بتنظيم القاعده كان مسئولا عن تجنيد محمد عطا وغيره من عناصر خليه هامبورج.[18] وهو ما يتفق مع تصريحات الرئيس بوش بعد هجمات ١١ سبتمبر "من ليس معنا فهو ضدنا"، كما ذكر "ان التحالف الدولي الذي تشكل عقب احداث سبتمبر يعمل في اكثر من جهه بهدف اعتقال الارهابيين والحيلوله دون وصول الدعم المادي لهم وتكثيف تبادل المعلومات بشان الانشطه الارهابيه بين اجهزه المخابرات في جميع الدول".[19] وبرغم ذلك وقعت الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات الاقتصادية على سوريا عام ٢٠٠٤ بسبب انها دولة راعية للارهاب وذلك بسبب ما تتعرض له قواتها الغازية من هجمات ارهابية فى العراق تعتقد ان مصدرها الحدود السورية سواء كان ذلك بشريا او لوجستيا.

ويؤكد ذلك ما ذكره وزير الخارجيه اليمني الدكتور ابو بكر القربي عن سير التحقيقات الخاصة بالمدمرة كول الأمريكية التى هوجمت فى اليمن "كول وضعت اليمن مباشره في مواجهه الولايات المتحده خلال التحقيقات في محاوله فهم اسبابها وربطها مع تفجير سفارتيها في شرق افريقيا. وكانت هناك بعض الاشكاليات في التحقيقات ليست ناتجه عن عدم رغبه اليمن في الوصول الي نتائج حقيقيه وانما لان التحقيقات كانت وكان المطلوب ان تكون من طرف واحد لا ان يكون هناك تبادل معلومات من الجانبين اليمني والامريكي وهذا ما شعرت به السفيره الامريكيه السابقه بان المحققين لم يكونوا يتعاملون بالشكل الصحيح مع اليمن".[20]

٢- تبادل الخبرات (Experiences exchange level)

خبرات الدول الامنية والمخابراتية هى نتيجة عملية تراكمية عبر الزمن يتم الاحتفاظ بها فى قواعد البيانات الوطنية وفى عقول البشر المسئولين وتنتقل

[18] جريدة الاهرام ٢٠٠٢/٧/٢٦

[19] جريدة الاهرام، ٢٠٠١/١٢/١٩

[20] جريدة الاهرام، ٢٠٠٢/١/١٢ فى حديث اجراه الاستاذ ابراهيم نافع مع وزير الخارجيه اليمني الدكتور ابو بكر القربى..

عبر الزمن من جيل الى آخر ويجب الاحتفاظ بها وتدوينها وتحديثها. وهى نتيجة للتجارب العملية والاحداث الفعلية التى قامت بها الاجهزة المسئولة لمواجهة المواقف المختلفة فى الدول. وتختلف الدول فى كم الخبرات المتراكمة لديها باختلاف طبيعة التهديدات التى تتعرض لها الدول ومصادرها وطرق المواجهة الفاعلة ومدى النجاح او الفشل فى المواجهة. وفى عالمنا المعاصر تتسع خبرات الدول وتقل حسب طموح الدول واهمية دورها فى النظام الدولي والنظام الاقليمى. كما تزداد الاهمية النسبية لخبرات الدول بالنسبة الى بعضها حسب الاهمية النسبية للدول بالنسبة الى بعضها. بمعنى أنه عندما اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بظاهرة الإرهاب القادم من دول الشرق الاوسط واعتبرته خطرا على امنها القومى وبدأت فى تهديد الدول بضرورة التعاون الامنى الاستراتيجى معها للقضاء على خطر الإرهاب بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، اصبح من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية امداد الدول الحليفة والصديقة فى المنطقة بخبراتها التكنولجية والعلمية والانسانية المتقدمة لزيادة خبرات الدول وتحديثها حتى تتمكن من مواجهة الظاهرة ومحاصرتها والقضاء عليها فى المنبع. كما اصبح عرض الدول لخبراتها المكتسبة فى مجال مكافحة ظاهرة الإرهاب ورقة رابحة فى يد الدول ضد الهجمة الأمريكية والغربية على كل ماهو عربى واسلامى فى منطقة الشرق الاوسط.

ان تطور الظاهرة الارهابية وتحولها الى العولمة وتهديدها لكل دول العالم سواء على المستوى السياسي او المدنى يتطلب احداث طفرة تكاملية فى خبرات الاجهزة الامنية والاستخبارتية لدول العالم بهدف التوقع والاستباق وتقليل الاضرار الممكنة وعدم الانتظار نظرا لما يحدثه الإرهاب من خسائر مادية وانسانية هائلة قد لا تتحملها الدول بمفردها.

ان تبادل الخبرات بين الدول يساعد على نجاح مواجهة ظاهرة الإرهاب وتختصر الكثير من الوقت للوصول الى النتائج النهائية ومن اهم الوسائل

التى تلجأ اليها الدول هى عقد المؤتمرات[٢١]، واللقاءات الدورية جيدة التنظيم والتى تتضمن الخبرات الانسانية والفنية المتخصصة وعقد الدورات التدريبية لنقل وبناء الخبرات لدى المتدربين، وما يطلق عليه ورش العمل[٢٢] حيث تتقدم فيها الدول بتقارير عن تجاربها السابقة وذلك لاستخلاص النتائج والدروس

[٢١] جريدة الاهرام، ٢٠٠٢/٩/١١ ويتضح ذلك مما ورد فى جريدة الاهرام بخصوص المؤتمر الذى عقد فى الجزائر والذى أفتتحه الرئيس عبدالعزيز بوتفليقه لاعمال المؤتمر الافريقي حول مكافحه الإرهاب الذي إستضافته العاصمه الجزائريه لمده ٤ ايام حيث اوضح عبدالقادر مساهل وزير الخارجيه للشئون المغاربيه والافريقيه "ان المؤتمر سيحضره اكثر من ١٦٠ مشاركا من بينهم ١٥ وزير خارجيه وداخليه وكبار المسئولين في الدول الافريقيه بالاضافه الي اعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين في الجزائر فضلا عن مراقبين يمثلون حكومات غربيه بينها الولايات المتحده الامريكيه وفرنسا وبريطانيا وتركيا والصين وروسيا وممثلو عده منظمات دوليه بينها الامم المتحده والاتحاد الاوروبي والانتربول الدولي ولجنه مجلس الامن ضد الإرهاب واكد مساهل في مؤتمر صحفي ان الاتحاد الافريقي يسعي من خلال تنظيم هذا الموتمر الاول من نوعه الي اقامه مشاركه اقليميه ودوليه في مجال مكافحه الإرهاب بالاعتماد علي تبادل الخبرات وتعزيز تعاون الدول الافريقيه في قطاعات العداله والجمارك وتبادل المعلومات ومراقبه الحدود ومكافحه الشبكات الارهابيه وتنقل الاشخاص واعرب مساهل عن امله في ان يتوج اللقاء بخطه عمل افريقيه موحده واوضح ان برنامج عمل المؤتمر يتضمن عده نقاشات وندوات لتبادل آراء المشاركين الافارقه وشركائهم المراقبين بالتركيز علي الرؤيه الافريقيه في مكافحه ظاهره الإرهاب. واشار الي ان تزامن تاريخ انعقاد المؤتمر مع الذكري الاولي لهجمات ١١ سبتمبر علي نيويورك وواشنطن يحمل معني رمزيا يؤكد حرص الاتحاد الافريقي علي المساهمه في الحمله الدوليه لمكافحه الإرهاب واوضح ان فكره تنظيم الموتمر سبقت احداث ١١ سبتمبر وترجع الي تاريخ انعقاد الدوره رقم ٣٥ لمنظمه الوحده الافريقيه التي احتضنتها الجزائر عام ١٩٩٩ وانتهت باتفاق مبدئي حول مكافحه الإرهاب، علي جانب آخر اكد الدكتور سليم فلاله استاذ العلوم السياسيه بجامعه الجزائر في تصريح للاهرام ان انعقاد هذا المؤتمر في بلاده يعكس موقفها تجاه هذه الظاهره بقدر ما يحمل الغرب مسئوليه انتشارها."

[٢٢] جريدة الاهرام، ٢٠٠١/٦/٢٨، حيث ورد عن المشير طنطاوى فى اكاديمية ناصر للعلوم العسكرية العليا"، واشار المشير الي دور اكاديميه ناصر العسكريه العليا في تاهيل القاده وتشكيل البناء الفكري لهم وتنميه قدراتهم لتولي الوظائف القياديه واصدر المشير طنطاوي تكليفاته للمسئولين عن الاكاديميه بالاهتمام بالابحاث المشتركه بين اكثر من دارس لانها فرصه للاستفاده من تبادل الخبرات بحيث يتم عمل ابحاث كامله عن كل دوله ياتي منها اي مبعوث ويشترك معه عدد من الدارسين للوصول الي ابحاث متكامله عن اي دوله تفيد في التعرف علي اي مشكلات او ازمات وكيفيه التوصل الي حلول لها. كما طالب بالتوسع في الدراسات التي تجري بالاكاديميه لتشمل كل ما يهم الامن القومي المصري والعربي للوصول الي التعرف علي بعض المشكلات مدنيه او عسكريه التي تحتاج الي قرارات لحلها مؤكدا ان البحث لابد ان يكون تطبيقيا وليس نظريا فقط. يستفيد منه صاحبه او مجموعه محدده من الدارسين فالهدف من الابحاث والدراسات هو تطبيق ما جاء في البحوث خاصه المفيده وذات فكر للاستفاده منها كبحوث تطبيقيه لخدمه المجتمع. فالعلم الذي لا ينفع الا صاحبه ليس علما فلابد ان يفيد العلم المجتمع المحيط به والا فلا فائده من البحوث ووضعها في كتب نظريه فقط. وطالب المشير طنطاوي بضروره الانفتاح علي العالم لتطوير وتحديث فكر القاده والضباط وضروره الاستفاده من اي رحلات بحثيه الي الخارج للاطلاع علي اساليب ونظم الدراسه في المعاهد المناظره للاستفاده منها، موضحا ان الدول المتقدمه تعتمد علي الدراسات والابحاث التي تقوم بها المراكز البحثيه لتصل توصياتها في النهايه الي صانعي القرار للتعرف علي المشكلات وايجاد طرق حلها وذلك للاستفاده منها لخدمه الدوله وحل ي ازمه او مشكله تواجهها."

من هذه التجارب في مجال تحسين اداء هذه الاجهزة المسئولة. ومثال على ذلك ما بادرت به مصر بإنشاء مركز اقليمي بالقاهره للتدريب ضد الجريمه المنظمه والارهاب والفساد تحت اشراف الامم المتحده ليعزز القدرات العربيه في مواجهه هذه الانشطه الاجراميه. حيث صرح المستشار محمود ابو الليل وزير العدل "بانه من المقرر افتتاح المركز قريبا ليؤدي رسالته في توفير الكوادر اللازمه والقادره علي التصدي للأنشطه الاجراميه مستندا الي بنيه تشريعيه وقضائيه تلبي متطلبات الوفاء بالالتزامات الناشئه عن الإتفاقات الدوليه والاقليميه المبرمه لمكافحه هذه الجرائم.

كما اشتركت مصر مع مكتب الامم المتحده الاقليمي لمكافحه الجريمه والمخدرات فى عقد ندوة لتبادل الخبرات في مجال مكافحه الارهاب وخلق منظومه تشريعيه وآليات غير تقليديه مبتكره لمواجهه الظواهر الاجراميه المستحدثه.[٢٣]

ان خبرات الدول فى النظام الدولي فى اطار مقاومة ظاهرة الإرهاب تتعدد صورها، فهناك الخبرات القانونية فمنذ عهد عصبه الامم عام ١٩٣٧ وحتي الان تم عقد نحو ثلاث عشره اتفاقيه دوليه كان اخرها اقرار الجمعيه العامه للامم المتحده عام ٢٠٠٠ للاتفاقيه الدوليه لمكافحه الارهاب التي وافق عليها مجلس الشعب المصري في فبراير عام ٢٠٠٥.[٢٤] وتهدف هذه الاتفاقيه الي اتخاذ كل ما يلزم من تدابير للقضاء علي الارهاب وتوضح ضروره مكافحه تمويل الارهاب بما يقتضيه ذلك من التعاون بين الدول الاطراف في هذه الاتفاقيه بالنظر للاثار الخطيره للارهاب علي حياه الانسان وحقوقه وحرياته وعلي استقرار الدول وامنها وعرقله مسار خططها التنمويه، وتخول الاتفاقيه الدول الاطراف الاختصاص القضائي بملاحقه جميع الانشطه الخاصه بالتمويل واتخاذ ما يلزم من التدابير المناسبه لتجريم الاعمال الوارده بالاتفاقيه وتتضمن الاتفاقيه تنظيما كاملا ودقيقا لمساءلة المجرمين مرتكبي

[23] ماجده حسنين، مركز اقليمي بالقاهره لتدريب الكوادر العربيه علي مكافحه الارهاب والفساد، جريدة الاهرام ٢٠٠٤/١٢/٢٢

[24] خالد محمد القاضي، المواجهه التشريعيه للارهاب، جريدة الاهرام ٢٠٠٥/٨/٧

الاعمال الارهابيه سواء فيما يتعلق بالالتزام بمبدا التسليم او المحاكمه وكيفيه تنفيذه ومبررات الخروج عليه وضوابط هذا الخروج واجراءات التسليم ومتطلباته. كما اعتمد مجلسا وزراء الداخليه والعدل العرب عام ١٩٩٨ الاتفاقيه العربيه لمكافحه الارهاب التي دعت الدول المتعاقده لاتخاذ ما يلزم من تدابير لتشديد عقوبات الجرائم الارهابيه والمعاقبه علي الشروع فيها بعقوبه الجريمه التامه وتجميد ومصادره الادوات والاموال المتحصله من الجرائم الارهابيه او المستعمله فيها او المتعلقه بها وكذلك تطبيق الاحكام الاكثر تحقيقا للتعاون القضائي والامني واغراض الاتفاقيه العربيه لمكافحه الإرهاب اذا تعارضت احكامها مع احكام اي اتفاقيه ثنائيه بين دولتين من الدول المتعاقده. وكان المشرع المصري قد اصدر عام ١٩٩٧ عده تعديلات جوهريه في قوانين العقوبات والاجراءات الجنائيه وسريه الحسابات في البنوك عرفت في الاوساط التشريعيه بقانون مكافحه الارهاب وتمويله كما صدر قانون مكافحه غسل الاموال عام ٢٠٠٢ وتم تعديل بعض احكامه عام ٢٠٠٣ الذي حظر ان يكون غسل الاموال متحصلا من جرائم الإرهاب. فهذه الادوات التشريعيه الدوليه والاقليميه والوطنيه تمثل فى جوهرها تراكما وتوثيقا لخبرات الامم فى التعامل مع ظاهرة الإرهاب ومحاولة القضاء عليها كما تعكس تعاونا دوليا واقليميا فى مواجهة الظاهرة وتعكس فكرة ضرورة التحديث للخبرات المتراكمة بما يستجد من نتائج نتيجة تطور الظاهرة وضرورة تطور وسائل المواجهة.

والخبرات الفنية فى مجال مكافحة الإرهاب وهو الجانب الذى يتناول جوانب جمع المعلومات وتخزينها وتحليلها واستخدامها فى صنع القرارات وعمليات التخطيط والتنفيذ وتدارك الاخطاء ونقاط الضعف والتكنولجيا المتقدمة فى الاتصالات وجمع المعلومات وتنفيذ العمليات والتكتيكات الحديثة المتطورة واستخدام الاجهزة والامكانات المتطورة فى المقاومة وتوفير الحماية. وخبرات التدريب اللازمة لتطوير عمليات التدريب حتى يمكن التعامل مع

النظم والوسائل الحديثة والمتطورة التى تستخدم فى التعامل مع ظاهرة الإرهاب سواء على مستوى الرصد او المقاومة والحماية.

ان تبادل الخبرات المصرفية فيما يخص مكافحة عمليات غسيل الاموال لتجفيف منابع تمويل العمليات الارهابية والتى يستغلها الارهابيون والتنظيمات الارهابية وتنظيمات الجريمة المنظمة فى العالم، ومثال على ذلك اللقاء بين المصرفيين المصريين ونظرائهم من مصرفي بنك جي بي مورجان ثاني اكبر بنك علي مستوي العالم والذى اشاد بالخطوات التي اتخذتها الحكومه المصريه لمكافحه غسل الاموال حيث يقدر حجم عمليات غسيل الاموال حول العالم بنحو سبعمائه مليار دولار، وطالبوا بضروره اتخاذ خطوات ايجابيه ووضع سياسه للقضاء علي هذه العمليات غير المشروعه. وقد عرضوا تجربه البنك في مكافحه غسيل الاموال لتستفيد البنوك المصريه منها استعدادا لاستقبال اللجنه الدوليه لغسل الأموال FATF للتفتيش علي اداء البنوك المصريه. وقد جاء ذلك علي هامش الدوره التدريبيه التي نظمها المعهد المصرفي للعاملين بالبنوك المصريه والاجنبيه والمؤسسات الماليه المختلفه وشارك فيها اكثر من ١٤٠ متدربا وعدد من خبراء البنوك العالميه. ان تبادل الخبرات المصرفية يساعد على توفير الحذر المطلوب في التعامل من جانب البنوك وذلك بزيادة كفاءه ووعى العاملين فى البنوك وتبادل الخبرات والتجارب والمعلومات الكافية بين البنوك العالمية والدول. وهذا يتطلب المبادرات الاقليمية لتجريم عمليات غسيل الاموال خاصه في ظل التوترات الدوليه وتصاعد موجات الارهاب في العديد من مناطق العالم واستخدام المنظمات الارهابيه لعمليات غسيل الاموال للتغطيه علي انشطتها ومصادر تمويلها. وتقوم البنوك الامريكيه باعداد قوائم للدول الغير متعاونة فى مجال مكافحة غسيل الاموال. وتسعى الدول الى رفع

اسمها من هذه القوائم لما لها من تاثيرات سلبية على حجم ونوع المعاملات والتحويلات المالية العالمية التى تتم من خلال بنوكها.[٢٥]

٣- تبادل التدريب المشترك The Training Level

ان تبادل التدريب المشترك بين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة ظاهرة الإرهاب يهدف الى رفع كفأة الاجهزة المسئولة فى الدول العربية لتحقيق النجاحات فى مكافحة ظاهرة الإرهاب سواء من خلال التدريب واعداد العنصر البشرى لاستخدام المعدات والاجهزة الحديثة وقواعد البيانات فى مجال الاتصالات والمعلومات للرصد والمقاومة والحماية فى مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة وذلك بما تتميز به الولايات المتحدة الأمريكية من تكنولجيا متقدمة وعلاقات وخبرات واسعة فى مجال الحرب على الإرهاب والتنظيمات الارهابية. ومن جهة الولايات المتحدة فإنها تستفيد بالتدريب المشترك بالتعرف على ارض الواقع ومن مسرح العمليات الفعلى بما يعدل من الخطط وتكتيكات المواجهة لظاهرة الإرهاب فى منطقة الشرق الاوسط. ان الخبرات التى تكتسبها الولايات المتحدة من التدريب المشترك مع الدول العربية تفيدها فى سبيل تنفيذها لخططها العالمية وفى منطقة الشرق الاوسط. وقد يثير التدريب المشترك بين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية قضية اختراق السيادة الوطنية للدول العربية خاصة اذا صاحبها خلق وجود مادى للولايات المتحدة الأمريكية على اراضى الدول العربية على المستوى الشعبى والسياسي مثل انشاء معسكرات تدريب او قواعد عسكرية او مكاتب تتبع وكالة التحقيق الفدرالية الأمريكية او وكالة المخابرات الأمريكية CIA. ولذلك تتشكل استراتيجية التدريبات المشتركة من التدريبات الثنائية الى التدريبات المتعددة الجنسية وقد تكون فى اطار التعاون مع حلف شمال الاطلنطى. وتجدر الاشارة فى هذا المجال انه عندما ازدادت الهجمات الارهابية فى المملكة العربية السعودية ضد الوجود الامريكى قامت

[25] مها حسن، في ندوه بالمعهد المصرفي، تفتيش علي البنوك المصريه من اللجنه الدوليه لغسيل الاموال في فبراير المقبل، الاهرام ٢٠٠٣/١٢/٥

الولايات المتحدة الأمريكية بنقل قاعدتها العسكرية الرئيسية فى منطقة الخليج من المملكة العربية السعودية الى قطر.

وتؤكد الولايات المتحده انها تعمل علي تعزيز وجودها العسكري في افريقيا (ومن ضمنها مصر وجيبوتى ودول المغرب العربى). وسط مخاوف من وقوع هجمات ارهابيه في الوقت الحالي او في المستقبل. وهى تهدف الي جعل وجودها محسوسا من خلال التدريبات المشتركه ومبادرات التدريب وغيرها من سبل التبادل العسكري. وهى تدخل فى مفاوضات مع الدول بشان الحصول علي تصريح باستخدام مهابط الطائرات بها حتى يمكنها التزود بالوقود او انزال القوات او المعدات. وبالتالى السماح للقوات الامريكيه بنشر عدد محدود من القوات سواء لاغراض حفظ السلام او للتصدي لتهديد ارهابي محتمل، وبالتالى الاتفاق بشان اجراء مناورات مشتركه مثل مصر والجزائر وتونس والمغرب. مما سيؤدى الي تحسين كفاءه قوات الشرطه والجيش في افريقيا واقامه علاقات صداقه مع حكومات دول القاره وجيوشها.[٢٦]

٤- تبادل ادراكى مشترك للاحتياجات الامنية

تعكس المؤتمرات الاقليمية والعالمية لمواجهة ظاهرة الإرهاب التى تعقدها الدول وتنادى بها رغبة فى خلق ادراك مشترك لخطر الإرهاب ووجود ادراك مشترك للحاجة الى تحديد آليات امنية واستراتيجية لمواجهة هذا الخطر. ان الاشتراك فى هذا الادراك هو مطلب حتمى للحصول على مواجهة فعالة لظاهرة الإرهاب العالمية. ان ادراك الولايات المتحدة الأمريكية لخطر الإرهاب تصاعد وتعاظم مع ١١ سبتمبر ٢٠٠١ واعتبرته خصما يجب حشد قدرات العالم الاستراتيجية والامنية للقضاء عليه فى صورة ضربات استباقية واجهاضية للتنظيمات والمخططات الارهابية

[26] جريدة الاهرام، حيث ورد فى تصريحات الجنرال "تشارلز والد" نائب قائد القوات الامريكيه في اوروبا عن التوجه الامريكى لتعزيز وجودها العسكري في افريقيا لمواجهه التهديدات الارهابيه، ٢٠٠٤/٢/٢٩

وتصفية الارهابين. ان عدم وجود ادراك سياسى وامنى مشترك للتهديدات التى تتعرض لها الدول يضعف القدرة على المواجهة الجماعية ويفشل جهود الدول الأخرى التى تبذلها لمواجهة الإرهاب. ومن ضمن ذلك قيام الدول الغربية بابقاء العناصر الارهابية الهاربة من دولها والسماح لها بالاقامة وممارسة نشاطها فيها بل واستخدامها فى بعض الاحيان ضد الدول التى ينتمون اليها كوسيلة ضغط سياسي. مما يؤدى الى فشل واختراق جهود هذه الدول فى قدرتها على المواجهة الامنية لهذه العناصر الارهابية. وقد شعرت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية مثل بريطانيا واسبانيا وايطاليا وفرنسا بخطر الاحتفاظ بهذه العناصر الارهابية على اراضيها بعد ان اصابتها الضربات الارهابية بشدة بدءً من ١١ سبتمبر ٢٠٠١. ولذلك نشطت الدول الغربية وعلى راسها الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى دول الشرق الاوسط وعلى مستوى التنظيم الدولي فى توحيد الجهود وخلق ادراك عالمى لمواجهة ظاهرة الإرهاب العالمية. وحتى تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من خلق الادراك المشترك ودفع الدول العربية والاسلامية فى الشرق الاوسط للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية لمواجهة ظاهرة الإرهاب فقدت طرحت مبادرات لاصلاح دول الشرق الاوسط ولو باستخدام القوة وقامت قبل ذلك بممارسة ذلك فعليا فى افغانستان والعراق بتغيير النظام السياسي والعمل على خلق وزرع نظام سياسي جديد يناسب تحقيق مصالحها بالقوة العسكرية المدمرة منفردة او بمساعدة حلفائها من الدول الغربية والصديقة. ثم قامت من خلال الدول الغربية بتخفيف حدة طلب التغيير والاصلاح بالقوة بعد ان قابلت مقاومة سياسية وشعبية مضادة فى الدول العربية والاسلامية. وهذا التغيير لاكساب مبادرة الاصلاح مرونة فى العرض والتنفيذ ليتغير تكتيك التغيير ليكون من الداخل بدلا من الخارج. كما استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية اسلحتها الاقتصادية والدبلوماسية والتهديد باستخدام القوة العسكرية لضرب اهداف محددة لشن مجموعات مخططة من الضغوط الشديدة على النظام السورى المتهم بدعم الهجمات الارهابية فى العراق ضد القوات الأمريكية وضد المسئولين السياسين

المعارضين للوجود السورى فى لبنان، وقد ساعدت الدول العربية والغربية فى نجاح الضغوط الأمريكية على سوريا خاصة بعد ان اخذت الصفة الدولية بصدور القرارات المتتالية من مجلس الامن ضد سوريا سواء بالاقناع او تشجيع الضغوط ورفض الاصغاء الى المقاومة السورية لهذه الضغوط الأمريكية مما نتج عنه انسحاب عسكرى ومخابراتى سريع من لبنان والخضوع لطلبات لجنة التحقيق الدولية فى مقتل الحريرى بما تتميز به من انتهاكات للسيادة الوطنية السورية ومازالت الضغوط مستمرة لاسقاط النظام السورى واخضاعه تماما للولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: العلاقات التنظيمية (Organizational relations)

ان شبكة العلاقات الرسمية بين الدول تنشأ وتنظم وتدار من قبل القيادات السياسية والمؤسسات التى تقوم على تخطيط وصنع وتنفيذ السياسة الخارجية للدول بما يحافظ على المصالح القومية ويحقق هدف توفير الامن للدول من الاخطار والتهديدات التى تواجهها. وهذه مهمة مؤسسات السياسية الخارجية بالتعاون مع مؤسسات السياسة الدفاعية والمؤسسات الامنية الوطنية لهذه الدول. وبالتالى هناك قواعد قانونية ومحددات سياسية دولية تحكم تداول وشكل العلاقات بين الدول فى المجالات المختلفة بصفة عامة والمجالات الدفاعية والامنية بصفة خاصة ومصدرها مؤسسات التنظيم الدولي والاقليمى مثل الامم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الافريقى وهناك قواعد قانونية ومحددات سياسية وطنية مصدرها المؤسسات السياسية الوطنية للدول مثل مؤسسات السلطة التنفيذية والتشريعية[٢٧] والتى تعكس التوجهات السياسية للدولة وطموحاتها ومستوى ادراكها للتهديدات فى مقابل تحقيق هدف الامن والمحافظة على المصالح القومية.

[27] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/١٢/١٢ مثل فى مصر حيث "واقرت لجنه الشئون العربيه والخارجيه والامن القومي والثقافه والاعلام بمجلس الشورى بتعديل الاتفاقيه العربيه لمكافحه الارهاب لاعاده تعريف الجريمه الارهابيه بوصفها اي جريمه او شروع فيها يستهدف تنفيذ غرض ارهابي وكذلك التحريض علي الجرائم الارهابيه او الترويج لها وتمويلها".